في فهم النّصوص المترجمة وإدراك المعنى
قراءة دلاليّة تركيبيّة في المسانيد الاسميّة

عبد القادر بن فرح
جامعة سوسة (تونس)

مدخل

في إطار محاولة تطوير زوايا النّظر في المكوّنات الأساسيّة للتّراكيب العربيّة التي هي أساس تكوين النصّ، وأمام المستجدّات العلميّة التي أثّرت مجال اللّسانيّات ومنها اللّسانيّات الحاسوبيّة، سنجري في هذا البحث قراءة دلاليّة وتركيبيّة لأحد المكوّنين الرئيسيّين في عمليّة الإسناد وهو المسند. وقد ساهم اعتماد المقاربتين في إرساء القواعد النّظريّة والبيانيّة التي قامت عليها التّرجمة الآليّة للّغة الفرنسيّة مثلا. وهدف هذه القراءة محاولة النّظر في المسند الذي يُعدّ مكوّنا رئيسيّا داخل الجملة في العربيّة، والذي ظلّ تناوله مقتصرا على وجهة النّظر التّركيبيّة في القضايا النّظريّة. وسنتجاوز هذه المقاربة باعتماد وجهة النّظر التوزيعية التحويلية ***(Z. Harris)*** والمعجمية التركيبيّة ***(Lexique-Grammaire/M.Gross et G.Gross)*** لننفتح على الإسناد الدّلالي الذي يتجسّد انطلاقا من فعليْ الفهم والتأويل. وستنعكس نتائج هذا الانفتاح على إعادة النّظر في مواقع المسانيد إليها/المعمولات ***arguments*** التي تطلبها. ونرى أنّ ما ستفضي إليه هذه القراءة سيصل بنا إلى درجات نجاعة عالية فيما يتعلّق بقضايا إجرائيّة وتطبيقيّة من أهمّها التّرجمة.

وفي إطار ما يسعى إليه كلّ من مخبر المعاجم والقواميس والإعلاميّة ***Lexiques, Dictionnaires, Informatique(1)*** ووحدة "المعالجة الآليّة للمعجم" (2) من وصف مشكلن ***formalisé*** لمكوّنات تراكيب الجمل الأوّليّة ***phrases élémentaires***، سنحاول النظر في قضيّة الإسناد الدّلالي وانعكاسها على اختلاف المرجع الذي يعود إليه المسند الدّلالي واختلاف سياق استعمال عبارة مّا عن سياق ثان وانعكاسات ذلك على المكوّنات الإسناديّة الدّلالية في عمليّة التّرجمة. وقبل الحديث عن قضايا المسند الدّلاليّة والتركيبيّة، سنسوق بعض الإشارات المتعلّقة بقضايا التّرجمة.

1. في فهم عمليّة التّرجمة

تعني التّرجمة تفسير الكلام أو شرحه أو نقله من لغة إلى لغة. وقد ورد في لسان العرب: "يترجم الكلام أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى، والشخص يسمّى الترجمان وهو الذي يفسّر الكلام" (3). وهي عمليّة ارتبط فيها الحديث عن علميّتها بمدى تشارط انتظام المضمون المنقول أو عدمه بين النصّ الأوّل والنصّ الثاني. وقد ارتبط تحقّق العلميّة إلى وقت قريب بضرورة إجادة المترجم للُغة النصّ المصدر ولغة النص الهدف. ولكنّ الاستلزامات الحديثة الواجب توفّرها في المترجم اليوم تجاوزت ذلك لتفرض عليه وجوب أن يكون عارفا بحقيقة الترجمة، وأنواعها، والمعاني اللغويّة، وأنواع نقل هذه المعاني، ووحدات الترجمة، وشروط التّرجمة، وطرائقها وتحويلاتها. (عبد الرّحيم. *2007: 187*).

وبما أنّ مفهوم العلميّة يقوم على علائق بين رموز تمثّل حدودا لهذه العلائق مثل الكتابة الرياضيّة، يصعُب إسناد هذه الصّفة إلى النصّوص المترجمَة، وذلك باعتبار أنّ علاقة الأسماء بالمسمّيات أو الرّموز المكتوبة بالمكتوبات ليست علاقة تحكّميّة "بل هي علاقة محكومة بكون الكتابة نموذجا رمزيّا من المسمّى المرموز إليه بالكتابة" (المرزوقي. *1989: 46*). وبذلك لا يمكن أن نتحدّث عن

ترجمة صائبة ما لم يكن المترجم عالما بالمكوّنات الأساسيّة لتراكيب لغة مّا وما يستوجبه ذلك من عمليّات تحويل ***transformations*** لتحديد النوايات الإسناديّة وفصلها مرحليّا عن المحيّنات ***actualisateurs*** التي يقتصر دورها على إضفاء قيم مظهريّة ***valeurs aspectuels*** لكيفيّات حدوث الحدث الذي يوسم في المسند الدّلالي للنّواة.

2. في المترجم ذاته

يشترط الجاحظ في المترجم أن "يكون بيانه في نفس التّرجمة في وزن علمه في نفس المعرفة" (الجاحظ. الحيوان. *1.1: 51*). ثمّ يضيف: "ينبغي أن يكون أعلم النّاس باللّغة المنقولة (*4*)، والمنقول إليها حتّى يكون فيهما سواءً وغاية" (م.ن). وهذا القول يلخّص بوضوح الشروط الواجب توفّرها في المترجم أو التُّرجُمان، وأوّلُها معرفته بالمجال الذي ينتمي إليه النصّ المترجَم ثمّ الدراية التامّة بآليّات البلاغة اللغويّة. ولا يتحقق هذا الشرط الأخير إلاّ بتمكّن المترجم من اللّغتين المنقول منها والمنقول إليها (*5*) تمكّنا يقوم على معرفة خصائص كلتا اللغتين تركيبيّا وصرفيّا وتصريفيّا ودلاليّا، ومعرفة ما تتّفق اللغتان فيه وتتفارقان فيما يتعلّق بكلّ هذه المستويات. وهذا الوعي العربيّ الجاحظيّ القديم بالشروط الواجب توفّرها في التّرجُمان يؤسّس بلا ريب لنشاطٍ ترجميّ ناجح. وإن قام المتخصّص في ذلك المجال كالطبّ أو الهندسة مثلا بالتّرجمة مع درايته غير العالية بخصائص اللغات في الغالب الأعمّ، فعليه عندها الاستعانة بعالِم في اللغتين، وخاصّة في اللغة المنقول إليها ليصحّح له ما قد يتعلّق بمسائل تركيبيّة أو اشتقاقيّة.

3. في فهم النّصوص المترجمة

يجب على المشتغل بالتّرجمة أن يضع نِصب عينيه بعض المظاهر النصّية التالية:

1.3. السّياق contexte

يقول فريجه ***Frege***: "لا يمكن أن يكون البحث عن دلالة الكلمات في إطار معزول، وإنما فقط داخل سياق قول مّا [ويكون ذلك] فقط داخل سياق تحمل فيه الكلمات دلالاتها (6)" ***(Frege,1884 :62)*** (7). وكمثال مؤكّد على ضرورة أن يكون المترجم متخصّصا في المجال الذي يترجم فيه مع مراعاة سياق النصّ ذاته يمكن أن نستدلّ بمثال يحضرنا من اللغة الانجليزية مثلا حيث يقول فتقنشتاين ***Wittgenstein*** متحدّثا عن تصوّره للمعنى إنّ هذا الأخير لا يقبل المنازعة بأنّ له "تشابها أسريا" مع التشابه الثاني، والذي كان القصد منه: "لا تسأل عن المعنى، بل عن الاستعمال".

والجملة الأصليّة هي:

- Do not ask for the meaning, ask for the use.

ونعلم أنّ المعاني الغالبة لكلمة ***(the use)*** هي (الاستخدام أو الاستعمال) وهي معان قريبة من سياق الجملة حيث يمكن أن نحصُل على معنى مفيد لعبارة مّا داخل الجملة فقط إذا قرنّاها بالسّياق الذي وردت فيه خاصّة وأنّ هذا القول يتعلّق بعلم النفس العرفاني ويُعنى تدقيقا بالبحث في التّحقّقات الدلاليّة الحاصلة من خلال التصوّرات الذهنيّة لكيفيّات حدوث الحدث مثلا. وما يعني المنظّر في هذا الإطار مثلا هو التأكيد على ضرورة حصول التمثّلات الذهنيّة لهذه الدّلالات لا معرفة معانيها المعهودة في القواميس مثلا. وهذا الأمر يتوضّح أكثر في مستوى عملنا بالدّخول في علاقات الإسناد والخروج عن الاستلزامات التصنيفيّة

الضيّقة للعلاقة الإسنادية باعتماد وجهة النظر التّركيبيّة، والجمع بين المستويات التّركيبيّة والدّلالية حتّى نفهم المعاني الإسناديّة الأصليّة وما يحفّ بها من محيّنات تُسنُد المسند في الدّلالة على المعاني المظهريّة والزّمانيّة والتّوجيهيّة.

2.3. ثنائيّة: مسند prédicat ومعمولات arguments

تقوم المقاربة الدّلاليّة التي أسّسها هاريس *Z-S. Harris (1976)*، وطوّرها كلّ من م. قروص *M.Gross (1981)* في نظريّة المعجم-النّحو ***Lexique-Grammaire***، وق. قروص *G.Gross (1988)* في نظريّته (أقسام الأشياء) ***Classes d'objets*** على قيام الإسناد داخل الجملة على ثنائيّة [مسند+معمولات]. وهي ثنائيّة ينتقي فيها المسند الدّلالي مجموعة المعمولات التي تليه في النّظام الخطّي لمكوّنات الوصلة ***séquence*** حسب متطلّبات المعنى المعجمي للمسند. وتساهم وجهة النّظر الدّلالية في تغيير مفهوم الوظيفة "مسند" التي يكون الفعل فيها هو المتحكّم في المعمولات لتنفتح على المسند الدّلالي الذي يتجاوز الفعل إلى المشتقات المتحكّمة في توزيع بقيّة مكوّنات الجملة وإن كان الفعل طرازها في سلسلة المكوّنات التي يمكن أن تنتقي بقيّة المكوّنات في إطار علاقات بين العامل/المسند الدّلالي والمعمولات التي ينتقيها، وأشكال تحقّق البنية [عا + مع] حسب هاريس، يمكن أن تتحقق في ثلاثة أشكال نظريّة هي (8) :

1. O_n (9): في هذا الشّكل الأوّل يطلب العامل (O) اسما واحدا يُرمز له بـ($_n$). ويمكن للعامل في هذه البنية أن يكون فعلا أو صفة، وهو ما توضّحه الأمثلة المترجمة من *M.Gross* حسب تتابعها:

- *Max dort*

- خالدٌ ينام

- *Max est vieux*

- خالد هَرِمٌ

- *Max est debout (In : Harris.1976 :64)*

- خالد واقف

ويمكن أن نوسّع من هذه البنية باعتماد التّوليد أو الاشتقاق فنحصل على الشّكل: [عامل+اسم1 + اسم2]، فنقول مثلا:

- ينام خالد نوما عميقا.

وهو ما يقودنا إلى الشّكل النّظري الثّاني.

2. O_{nn}: تتجسّد هذه البنية في مثل الأمثلة:

- ***Max <u>mange</u> du poisson***
- خالد يأكل السّمك
- ***Max <u>porte</u> des chapeaux***
- يضع خالد قبّعات [على رأسه]
- ***Max est <u>près</u> de la maison***
- خالد على مقربة من المنزل
- ***Max est le <u>père</u> de Frank (In : Harris.1976 :64)***
- خالدٌ هو أبو عمرو

نلاحظ أنّ الفعلين في الجملتين الأولى والثّانية فعلان متعدّيان يطلبان اسمين/معمولَيْن الأوّل فاعل والثّاني مفعول به. أمّا العامل في المثالين الموالين فهو مضاف يطلب اسما مضافا إليه. كما يمكن أن نختزل هذه البنية بحذف المعمول2، فنحصل حينها على بنية تشبه البنية عدد:1.

ويمكن كذلك أن تطلب بعض الأفعال معمولا أوّل يكون اسما مفردا، ومعمولا ثانيا يمكن أن يكون جملة. وداخل هذا المعمول2 نجد بنية عامليّة جديدة. وهو ما نجده في مثل الجمل التي تدخل عليها (ظنّ) في العربيّة مثلا.

وقد عرّف هاريس العامل/المسند ***opérateur*** بكونه اللّفظ الذي يحتاج إلى عنصر ثان لإتمام معنى الوصلة التي هي اللّفيظ الأدنى في عمليّة التّحليل.

وهذا العنصر الثّاني هو المعمول الذي يمكن أن يكون مفردا أو أن يتفرّع إلى معمولات بناءً على الاحتياج الدّلالي للمسند. يقول هاريس: "الكلمات التي ليس لها أيّ قيد تُجاه المعمولات هي المعمولات الأوّليّة. أمّا البقيّة فهي العوامل التي تنتمي إلى مجموعات متعدّدة" (*10*) (*Harris,1976 :14*). ويعقّب م. قروص على هذا التّعريف بقوله: "إذا أردنا أن لا نعتبر المحدِّدات ***les déterminants*** مثلا عوامل (تتطلّب المحدّدات وجود الأسماء المصدريّة ***les substantifs*** حتّى تُصبح مستعملة كعوامل) فإنّنا يجب أن نضيف لتعريف هاريس كون العامل (المسند) يُخصَّص باندراجه في الزّمان، وهو ما لا نجده لدى المحدِّدات. وبهذا، فإنّ للمسانيد تعريفا مزدوجا فقد عُرّفت بمجال معمولاتها وبتحيينها (*In : Harris,1976 :14*). وتُعدّ المظاهر المتنوّعة لتحيين الجمل البسيطة والعناصر المعجميّة التي تمثّلها عديدة [ومنها] معلومات الزّمن والشّخص والعدد بالنّسبة إلى المسانيد والمحدّدات بالنّسبة إلى المعمولات" (*11*) (*G.Gross, 1996 :54*). وبهذا نلاحظ أنّ العامل عند هاريس لا يلتقي مع مفهوم العامل النّحوي لدى النّحاة العرب، بل إنّه كلّ ما يمكن أن يغيّر المعنى داخل الجملة.

3.3. الإسناد الدّلالي prédication sémantique

لعلّ أوّل عمليّة على المترجم أن يقوم بها هي تبيّن حدود الجمل بما هي النّوايات المعنويّة المستقلة التي تشكّل تمام النصّ. ومن المشاكل التي يُستوجَب تلافيها أوّلا اعتماد التّرجمة الخطيّة وفق الترتيب الأصلي للجمل لعدم توافق جمل اللغة العربيّة مع غيرها من اللغات في قضايا الرّتبة التي تجرّ إلى استعمال الجمل الفعليّة في اللغة العربيّة في الغالب الأعمّ، وهو ما لا تستجيب إليه بنيات الجمل في اللغات الأجنبيّة دون اللغة اليابانيّة.

وثانيا، يجب على المترجم عند النظر في رُكنَي الإسناد اللّذيْن يمثل استخراجهما عِماد المعنى أن يتجاوز الخطّية التركيبيّة إلى النّظر في الأدوار الدلاليّة للمعمول1/المسند إليه ***les rôles sémantiques*** وفي المسند الدّلالي الذي يمكن أن لا يكون الفعل الوارد على يمين الاسم المسنَد إليه ***sujet***. وعندها وجب الالتجاء إلى نظير فعلي للإسناد الاسمي في النصّ العربي لما تتميّز به اللغة العربيّة من قدرة اشتقاقيّة عُليا (*12*) . وكمثال على ذلك يجب أن نُترجم الجملة التالية:

-X a de l'aversion pour Y

بـــ:- يكره (س) (ص)

عوضا عن:

- (س) له كراهة لـــ(ص). أو لـــ(س) كراهة نحو/ تُجاه (ص)

بما أنّ المسند الدّلالي ليس فعل الملكيّة ***(avoir)*** وإنّما هو المسند الاسميّ ***(aversion)***، وما استعمال فعل الملكيّة إلاّ للدّلالة على المعنى المظهريّ للإسناد وهو استمرار حدوث المسند، وهو ما تدلّ عليه استعمالات بنية المضارع في اللغة العربيّة.

وجملة هذه الآليّات، أي انتقاء العبارة المسنديّة ومراعاة السّياق وتدقيق الإسناد الدلالي يمكن أن تساعد المترجم على تحقيق أعلى الدّرجات في المعادلة التّالية:

[المبنى أ + المعنى أ = المبنى ب + المعنى أ + البلاغة]

4. المسانيد الاسميّة (13)

يجنّبنا التصنيف المفصّل في [*2.3.*] من هذا البحث والذي يعتمد أساسا وجهة النّظر الدّلاليّة الالتباسَ الذي قد يحصل لدى المشتغل على اللّغة مقتصرا على وجهة النّظر التركيبيّة. وفكّ الالتباس يحصل عند النّظر في المسند كما يحصل عند النّظر في متعلّقاته ومنها المسند إليه أو الفاعل. فالمسند الذي هو العامل أصبح يُنظر

إليه من جهة إدخاله معنى جديدا، وهو ما يخرجنا من الضوابط التّركيبيّة التي تحصر المسند في الفعل أساسا، فقد يكون المسند فعلا أو مشتقّا أو صفة، وهو ما توضّحه الأمثلة التّالية:

- *Luc **désire** bien faire*
  - يرغب خالد في إتيان أمر حسن
- *Luc a **le désir** de bien faire*
  - خالد له الرّغبة في إتيان أمر حسن
- *Luc est **désireux** de bien faire*
  - خالد راغب في إتيان أمر حسن

وتجنّبنا هذه القراءة كذلك الالتباسات التي قد تحصل عند النّظر في الاسم/الأسماء التي يطلبها المسند الدّلالي في مثل الفاعل النّحوي الذي قد لا يكون هو الفاعل الدّلالي، أو نائب الفاعل الذي يكون في الغالب المفعولَ الدّلالي والمنطقي. وهو ما يوضّحه المثالان التّاليان تباعا:

- سقط الجدار
- ضُرب عمرو

ولكن رغم هذه المزايا في فك التباسات المسانيد والأسماء المتعلّقة بها –التي جُمعت تحت اسم المعمولات– إضافة إلى قواعد انتقاء المعمولات فإنّ الضابط الدّلالي يبقى قاصرا عن ضبط قواعد انتقاء العامل لمعمولاته، وهو ما استوجب إضافة المكوّن المعجمي إلى النّحوي والدّلالي في عمليّات الانتقاء حتى نحصل على جمل سليمة نحويّا وتامة معنويّا إضافة إلى إمكان التّنبّؤ بمعمولات العامل من خلال خصائصه المذكورة مجتمعةً.

ويعبّر المسند الدّلالي عن خاصيّة مّا، أو علاقة مّا بينه وبين المسند إليه، أي أنّه عبارة عن شيء نسنده أو نخبر به عن معمول مّا أو عن جملة من المعمولات. ويلتقي المسند الدّلالي بذلك مع المسند المنطقي. وما يفرّق بين المسند النّحوي

والمسند الدّلالي هو أنّ العلاقة التي يطلبها الأوّل هي العلاقة مع المسند إليه/الفاعل النّحوي، أمّا العلاقة التي يطلبها الثّاني فتتعدّى الفاعل النّحوي إلى الفاعل الدّلالي، وذلك لأنّ الإخبار عن معمول مّا يتطلّب خصائص دلاليّة ومنطقيّة قد تتعارض مع الوظيفة التّركيبيّة الإسناديّة للمسند إليه.

ولا يقتصر المسند، حسب المقاربة الدّلاليّة، على الأفعال مثلما هو الشّأن في المقاربة النّحويّة التّركيبيّة (*14*)، إذ قد يتعدّاها إلى المصادر والصّفات. وقد يتعدّى كلّ ذلك إلى أسماء الظّوارف على جهة التّقدير. وبذلك، فإنّ التّحليل الدّلالي قد يكشف مسندا ليس هو المسند التّركيبي وذلك في مثل قولك:

- تمّ اجتماع الوزراء مساء يوم الثلاثاء
- ⟵ اجتمع الوزراء مساء يوم الثلاثاء

الذي يقتصر دور (تمّ) في المثال الأوّل منه على كونه محيّنا ***actualisateur*** في التّحليل الدّلالي، ويكون الفاعل النّحويّ في الأوّل (اجتماع) هو المسند الدّلالي حسب ما يبيّنه التّحويل في المثال الثّاني.

وينقسم المسند الدّلالي إلى قسمين يضمّ الأوّل منهما المسانيد/الأفعال الدّلاليّة التي تدلّ على الوقائع ومنها الأحداث والأعمال والأنشطة والحالات والخاصيّات والعلاقات الخ. أمّا القسم الثّاني فهو يضمّ الأسماء الدّلاليّة التي تشير إلى الكيانات في معناها العامّ ماديّة كانت أو مجرّدة(*15*). ويتميّز المسند الدّلالي بخاصيّة مماثلته للمسند المنطقي وباعتماده في الغالب على المعنى المعجمي في علاقة مع الفواعل الدّلاليّة التي تتعلّق به.

5. الفعل النّاقل والمعاني المظهريّة (16)

إنّ اعتماد وجهة النظر التّوزيعيّة التّحويليّة يخرجنا من مجال القول بتحكّم الفعل في مقولة المسند لينفتح على فضاءات الدّلالة والمعاني المعجميّة للعبارة التي تتحكّم في عمليّة انتقاء بقيّة المكوّنات داخل الوصلة/الجملة، لذلك يمكن أن يكون

المسند اسما وخاصّة الأسماء المشتقّة. وهذا الأمر يحدّده سياق القول والمعاني المعجميّة التّركيبيّة للمسند الدّلالي. والأسماء الإسناديّة تكون في هذه الحالة مسبوقة تركيبيّا بأفعال ناقلة ***verbes supports*** تقوم بدور المحيّن لهذه الأسماء. أمثلة ذلك:

– تمّ احتماع الوزراء

– قام بضربه

إذ نلاحظ أنّ الدّور الذي تؤدّيه العبارتان (تمّ، قام) لا يتجاوز الدّلالة على المعنى المظهري الذي هو انقضاء الحدث في الزّمان الماضي. والحدث في الجملة الأولى هو (احتماع) والحدث في الجملة الثانية هو (ضرْب) اللذين يصبحان بعمليتي تحويل بسيطتين (اجتمع، ضرَب)، وهما المسندان الدلاليّان اللذان ينتقيان بقيّة المعمولات. وهذا الأمر يؤكّد نجاعة اعتماد المقاربة الدّلاليّة في فهم النّصوص المترجمة خاصّة وأنّ هذه المقاربة تبتعد بالمترجم عن الوقوع في عمليّات اللّبس التي قد تنشأ عن اعتماد المقاربة التركيبيّة التي ترى أنّ المسند في الجملة الأولى هو (تمّ) والمسند إليه/الفاعل فيها هو المركّب الإضافي (احتماع الوزراء)، والمسند في الجملة الثّانية هو الفعل (قام) والمركّب (بضربه) عبارة عن مفعول، وهو ما يتناقض بشكل واضح مع أصل العلاقة الإسناديّة في مستوى الإخبار.

خاتمة

بعد الحديث عن الاستلزامات الواجب توفّرها في القائم بعمليّة التّرجمة، إضافة إلى الحديث عن الإسناد الدّلالي وما يستوجبه من إعادة توزيع لمكوّنات الإسناد التي قد تختلف عمّا هو رائج في المقتربات التركيبيّة ومنها مقاربة النّحاة العرب، وجب أن تحقّق نهاية النّشاط التّرجميّ درجة البلاغة. و"بلاغة التّرجمة تكون على قدر بلاغة النصّ الأصلي، وبيانها حسب بيانه، وكذا يكون البلاغ والتّبليغ والبيان والتّبيين. والمترجم المقتدر هو الذي يستطيع أن يجعل بين ذلك قَواما" (الديداوي. *2002: 34*). ولابدّ من التأكيد في هذا الإطار أنّ المقصود بالبلاغة

بلاغةُ الجملة. إذ الجملة بما تقوم عليه من مسند ومسند إليه هي الوحدة الأساسيّة للتّرجمة. وهو ما يستوجب معالجتها وفق مستلزماته التركيبيّة والاشتقاقيّة وخاصّة الدّلاليّة. وهذا الأمر هو الذي ييسّر عمليّات التّرجمة خاصّة في مستوى المعالجة الآليّة للنصوص والتي تستوجب معالجتها ترجمة الجمل البسيطة انطلاقا من علاقات الانتقاء الدّلاليّة التي يطلبها مسند دلاليّ مّا لجملة معمولاته داخل التّركيب مع مراعاة المعاني المظهريّة والتّوجيهيّة ***modales*** التي ترافق المسانيد الاسميّة انطلاقا من المحيّنات التي منها الأفعال النّاقلة.

الهوامش :

1- بجامعة باريس *13*.

2- بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة/تونس.

3- ابن منظور. لسان. مادّة (ت،ر،ج،م).

4- نحترز من استعمال صيغة المفعول هنا. ونفضّل استعمال صيغة "المنقول منها" لأنّ المنقول في الحقيقة هوالمعنى أو المدلول ***signifié***.

5- من مشاكل التّرجمة مثلا التّرجمة الحرفيّة المقابلة للغة المنقول إليها والتي هي بالانجليزية ***Gool language*** والتي تُرجمت بـــ"اللغة الهدف".

6- كمثال على هذا يمكن أن نذكر عنوان الندوة الملتئمة بمدينة تونس من *18* إلى *20* نوفمبر *2008*، والتي كُتب عنوانها باللغتين الفرنسية والعربيّة كالآتي: الانقطاع المدرسيّ المبكّر ***Le décrochage scolaire*** وهي في نظرنا ترجمة موفّقة رغم أنّ القواميس اللغويّة تعرّب كلمة ***décrochage*** بـــ"تنزيل المعلّق"، وفعل ***décrocher*** بـــ(فضّ، فكّ). وعند البحث عن المقابل الفرنسي لكلمة "انقطاع" فإنّنا نعثر على المقابلات التالية: ***interruption, rupture, arrêt, halte, pause, immobilisation, terminaison, suspension,***

fermeture, cessation. ونلاحظ أنّ السياق يفرض علينا أن نقبل الاجتهاد الترجميّ الأوّل رغم عدم وجوده في صفحات المعاجم دون الاحتمالات المعجميّة المذكورة..

7- أعاد بوتنام *H.Putnam* صياغة نفس المبدأ بعد قرن من الزمان، إذ يقول: "لا يمكن أن يكون للكلمات معنى أو مرجع خارج سياق القول الذي تشكل داخله. وبمعنى آخر، فإن دلالية قول مّا ليست مجموع معاني الكلمات التي يتركب منها، وإنما على عكس ذلك، فان كلمة مّا تستقي معناها من القول الذي توجد داخله" (محادثة منشورة في صحيفة العالم صص 22،23. أكتوبر 1995).

8- هذه العوامل مفصّلة في *(Harris.1976 :63..93)*.

9- *O :opérateur* يعني: عامل.

10- *« Les mots qui n'ont aucune contrainte sur les arguments sont les arguments élémentaires. Les autres sont les opérateurs. Ils appartiennent à divers ensembles ».*

11- *« Si nous ne voulons pas considérer les déterminants, par exemple, comme des opérateurs (ils nécessitent la présence de substantifs pour être utilisés), il faut ajouté à la définition de Harris le fait qu'un opérateur (prédicat) est caractérisé par son inscription dans le temps, ce qui n'est pas le cas des déterminants. Les prédicats ont donc une double définition : ils sont définis par leur domaine d'arguments et par leur actualisation. Les divers aspects de l'actualisation des phrases simples et les éléments lexicaux qui les représentent sont*

nombreux. On ne retiendra ici pour le moment, que les informations de temps, de personne et de nombre pour les prédicats et les déterminants pour les arguments ».

12- يمكن العودة في هذا الإطار إلى العمل الذي أنجزه الأستاذ الورهاني لتبيّن المسألة ص *257* وما يليها.

13- للنّظر في مسألة الأسماء الإسناديّة أو المسانيد الاسميّة يمكن العودة خاصّة إلى *(Gross, G. 1996، Gross, M. 1981)*.

14- يكون كلّ من الفعل والاسم والصّفة، في المقاربة النّحويّة العربيّة مسانيد. وطّراز المسند هو الفعل في الجملة الفعليّة والخبر/الفعل في الجملة الاسميّة سواء أُظهر الثّاني فيها أو أُضمر.

15- أضاف كلّ من ملتشوك ***Melchuk*** وبلقار ***Polguère*** إلى القسمين المذكورين قسما ثالثا سُمّي القسم الثّالث بـ"شبيه المسند" ***quasi-prédicat*** وهو يضمّ كيانات لغويّة قريبة من الأسماء الإسناديّة. وهي ذات صلة مباشرة بموقع شبيه المسند من الفاعل إضافة إلى معناه المعجمي.. *(Melchuk I. et Polguère, A. 2008 :99..114)*.

16- . لتقصّي مفهوم الفعل النّاقل يمكن العودة إلى أطروحة الورهاني (*2009*).

المراجع المعتمدة

الجاحظ، أبوعثمان عمرو بن بحر. *الحيوان*. شرح وتحقيق: د. يحيى الشامي. منشورات دار ومكتبة الهلال ط.*3*. *1990*.

الديداوي، محمّد. *2002*. *الترجمة والتعريب بين اللغة البياتيّة واللغة الحاسوبيّة*. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. المغرب. ط.*1*.

عبد الرّحيم، إيهاب محمّد. 2007. *"معوقات الترجمة العلميّة وتعريب الطب"* (صص 175.. 215). كتاب العربيّ 67: الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربي.

المرزوقي، أبو يعرب. 1989. *"الترجمة العلميّة بما هي ظاهرة اجتماعيّة وفنّية"* (صص 23..81). ضمن: التّرجمة ونظريّاتها. المؤسّسة الوطنيّة للترجمة والتحقيق والدراسات. بيت الحكمة.

ابن منظور، جمال الدّين. *لسان العرب*. تحقيق عبدالله علي الكبير ومحمّد أحمد حسب الله وهاشم محمّد الشادلي. دار المعارف. مصر. (د.ت).

الورهاني، بشير2009. *الأفعال الناقلة في العربية المعاصرة، بحث في الخصائص التركيبيّة والدّلاليّة*. جامعة سوسة، كليّة الآداب سوسة.

FREGE *G., 1884. Les fondements de l'arithmétique, traduction française : 1970, Le Seuil, Paris.*

Gross *G.1988, « Degré de figement des noms composés » pp 57-72. Languages 90. (Les expressions figées). Paris Larousse.*

Gross *G.1996, « Pour une typologie des prédicats nominaux. Prédication, Assertion, Information », Actes du colloque d'Uppsala en linguistique Française 6-9 juin, Suède.*

Gross *M.1981, « Les bases empiriques de la notion de prédicat sémantique » pp 7-52. Langages, 63. (Formes syntaxiques et prédicats sémantiques). Paris, Larousse.*

Harris *Z. S.1976, Notes du cours de syntaxe. Trad. Maurice Gross Paris. Seuil.*

Melchuk *I. et* **Polguère** *A. 2008 « Prédicats et quasi-prédicats sémantiques dans une perspective lexicographique » pp. 99-114. Lidil (revue de linguistique et didactique des langues), 37, (Syntaxe et sémantique des prédicats). Ellug, université de Grenoble.*

Le Pesant D., *M. Mathieu-Colas. 1998. « Introduction aux classes d'objets » pp 6-33. Langages 131. (Les classes d'objets). Paris, Larousse.*